العدالة والمساواة؛ أمن وأمان المجتمعات المتحضّرة

في ظل التناقضات التي تعيشها الشعوب طمعًا بالتفتيش عن حقها في العيش، أو التعريف والمقارنة بين الحقّ والباطل، وفي ظلّ الصراعات والنزاعات الدولية، والتحالفات المبنيّة على المصالح الخاصة، بدءًا بالدول تليها المنظَّمات والمؤسَّسات والشركات وصولًا إلى المناطق والعائلات مرورًا بالبيوتات، وما يعيشه المواطن من تخبّط وضياع في سبيل تأمين حياة كريمة وعيش رغيد فقدَ فيها الرغبة والهمّة في الإستمرار بسبب غياب القانون أو في تطبيقه أو في علَّة تفسيره حينًا، وغياب المسؤولية والعدالة والمساواة في كثير من الأحيان. لا بدَّ من إلقاء الضوء على مقومات العدالة والمساواة وترابطها في المجتمعات الراقية والمتحضِّرة، وسماتها وصفات الحاكم والسلطة العادلة، ومسؤولية العدالة وأبعادها وأنواعها.

العدالة والقانون

إنّ كلمة العدالة تعني باللاتينيّة Iustitiae وهي مشتقّة من كلمة Iustitia أي "سيدة العدل"(تجسيد استعاري للقوة الأخلاقية في الأنظمة القضائية غير السياسية؛ من صفاتها أنها معصوبة العينين معها سيف وميزان ذات المقاييس المتوازنة). والعدالة تعني الارتباط والانتظام الذي يخضع له الأفراد كافة، بهدف حفظ الحقوق الإنسانية بنحوٍ يُرضي الجميع. ويُعرّف العدل بأنّه الامتثال لسيادة القانون وإنهاء التعسّف بتحقيق المساواة في المجتمع عن طريق ردّ الحقوق وإتاحة الحرّيات والفرص لجميع أفراد المجتمع، حيث يُعدّ الغاية التي يُتطلّع للوصول إليها، إذ يمنح القانون في كلِّ المجتمعات العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية للمواطنين كافة.

تتسّم العدالة بالعديد من السّمات، كارتباطها بعلاقة الأفراد ببعضهم البعض، وبجميع جوانب السلوك البشري، ويتحقّق ذلك عن طريق وضع القوانين وإنشاء المحاكم، واستنادها على عادات وتقاليد المجتمع.

والعدالة هي تصوّر إنساني ومطلب إجماعي تُنادي به الشعوب كافة، وتسعى إلى تحقيقه تأمينًا للتوازن والمساواة فيما بين أفرادها من حيث الحقوق وفقًا لمتطلبّات القوانين المرعيّة والمعايير الاجتماعية ومرتكزاتها داخل المجتمع، بغضّ النظر عن مركز ذاك الفرد أو جنسه أو دينه أو معتقده، بهدف تحقيق أمن وأمان الأشخاص ليكونوا قادرين على التعايش والعمل من دون الشعور بالخوف أو القلق على مستقبلهم.

يشكّل نظام العدالة في لبنان ركنًا أساسيًا من أركان الدّولة المبني على استقلاليّة السّلطة القضائيّة كما حدّدتها المادة ٢٠ من الدستور، فهو الضّمانة لحماية حقوق المواطن والوطن من كل اعتداء يمكن أن يقع عليهما، أو على أحدهما من قبل الخارجين على القانون أو غير الملتزمين به. والسلطة القضائية تتولّاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن النظام الذي ينصّ عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاء والمتقاضين الضمانات اللازمة، ضمن شروط وضمانات وحدود قضائية يعيّنها القانون. والقضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفَّذ باسم الشعب اللبناني.

العدالة والمجتمعات المتحضِّرة الراقية

هي الشعور بالإنصاف والرضا ونشر المحبة والأُلفة بين جميع أفراد المُجتمع، وصورة معكوسة لما يمكن أن يفعله الظلم والتعسّف والجور والعبودية؛ وهي انتزاع لصفات الحقد والكراهية والحسد والإهانة والحقارة، لإحلال صفات الودّ والمحبّة والمساواة والشعور بالكرامة والتقدير والاحترام، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الدين، أو المعتقد، أو المنصب، أو العائلة. وفي السياسة تُعتبر كحق الترشّح وحريّة العمل السياسي، وفي الاجتماع تعتبر كتأمين الحاجات التعليمية والثقافية والطبيّة والعلاجية والإنسانية وفرص الحصول على العمل، وهي الحق في إجراء محاكمة عادلة ومتوازنة مع الجرم المرتكب في القضاء، أما في الاقتصاد فتكمن في التوزيع العادل للثروات، والعمل والحقوق المشروعة؛ وهي أيضًا توافر المستلزمات المعيشية للجميع من دون تمييز أو تفريق. وغياب العدالة يكون بتغييب السلم والأمن والأمان بين الناس، وتعدّيًا على الغير، والأخذ من حقوقهم أو أعراضهم أو أموالهم أو دمائهم بغير وجه حق.

والعدل كما يُقال هو أساس الملك، والدول المستقرَّة أو المجتمعات المتحضِّرة والأمم الراقية، لا تُبنى إلّا بتوافر العدل، المتمثّل بالقائد والرئيس والمدير والحاكم والقاضي والمسؤول والموظَّف العادل، وقدرتهم فرادى أو مجتمعين على ردع أنفسهم، وكبح رغباتهم الشخصية، ورفض المغانم والمكاسب بكل أشكالها من أجل الصالح العام، بخاصة ما يمكن تأمينه لصالح الضعفاء ومساعدة المساكين والفقراء، وصولًا إلى الهدف الأسمى من الحكم، والذي لا يتحقّق من دون توافر ركيزة العدل في ممارسة الحكم، وهي "وإذا حكمتُم بين النَّاسِ أَن تحكُمُوا بالعدلِ"؛ فهل العدالة مؤمّنة؟ وهل يُنصف الشعب ويُعامل بالعدالة؟

الحاكم العادل

هو الذي يشمل بعدله جميع الجهات والأفراد، جاعلًا عدله منطبقًا لحكمه، حتى في تعامله مع الأعداء يستند إلى العدالة التي تُسهم في نشر السلم والسلام؛ فالعدل يجعل القائد السياسي ذا حنكة وحذق وتروّي وإنسانية عالية، من أجل مجابهة ومواجهة وإطفاء نار الفتن والحقد والضغينة، وتجنّب المواجهات، والحؤول دون وقوع الحروب وإراقة الدماء، لإشاعة روح المحبَّة والسلام بين الجميع، جاعلًا من العدل منطلقًا للحكم.

والقائد العادل لا يخضع للسلطة وإغراءاتها المادية، ولا يكون عبدًا لها ولملذّاتها، بل زاهدًا في عمله من أجل وطنه وشعبه ومؤسَّساته؛ ذو شخصية إنسانية متوازنة حاذقة عادلة ورحيمة، بهدف تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الدولة من دون تفضيل أحد على الآخر، فلا تتمكّن منه السلطة بكل ما تملك من تسهيلات ومزايا أو مغريات مادية، تطبيقًا للمثل: "يا دنيا غرّي غيري"، وبهذا تكون السلطة عاجزة عن استدراج الحاكم العادل إلى الظلم، والإستئثار بها بما تملكه من خصائص. والتخلّي عن هذه المبادىء ستكون السلطة ظالمة، حاقدة، أنانية، مصدرها القائد غير العادل الذي تخلّى عن أبرز سمات العدالة وصفات القائد الناجح وبالتالي الفشل في نشر العدالة والمساواة بين الناس.

السلطة العادلة

هي المتمثّلة بالسلطة القضائية أحد أركان الدولة الأساسية، حيث القضاء المستقّل، النزيه والشفّاف، وبالتالي يكون الوطن بأمن وأمان. فلا يمكن للسلطة العادلة التخلّي عن أبرز مقوِّماتها والسير بعكس سماتها، لأنها تفقد صالحها وهيبتها وتسود بالتالي شريعة الغاب.

فمهما تعرَّض القضاء لانتكاسات مشبوهة تظلّ العدالة أقوى وأسمى، ويبقى الحفاظ على هيبة القضاء وقوة الدولة هو الهدف وهو الحاجة والمبتغى.

كما أن السلطة العادلة تبقى متلازمة بشكل دائم ومتداخلة ما بين القانون والتطبيق، بين القول والعمل الفعلي؛ فالإلتزام بالدستور والقوانين المرعية يوجب الإقران بالتطبيق وتنفيذ الأحكام، لأن الحكم وعد، والتزام بتطبيق القانون، ووفاءً بتنفيذه على أرض الواقع من دون إبطاء أو تأخير أو مماطلة، فالحاكم الذي يعد ويفي بوعده، ويقرن قوله بالعمل، هو الحاكم العادل الذي يحمل في تكوينه وشخصيته الرحمة والإنسانية والعطف على الناس، وبالتالي إدارة شؤون الناس والمجتمع بما يحقق العدل والمساواة بين الجميع، ما يجعل الجميع سواسية أمام القانون وفي حالة من الأمن والسلام.

مفهوم المساواة وارتباطها بالعدالة

وفقًا لتعريف المساواة من قبل الهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان، أنّها مَنح أفراد المجتمع فُرصًا متكافئةً لتمكينهم من تحقيق الاستفادة القصوى من قدراتهم ومواهبهم في حياتهم، حيث يحصل الجميع على ذات الفرص والمعاملة والدعم، ويتساوى الجميع بغض النظر عن أعراقهم، وأنسابهم، واعتقاداتهم، وحالاتهم الجسدية. فلا يمكن تحقيق المساواة إلّا بتأمين العدالة، لا بل تتحقّق عند تطبيق العدالة بين الناس عن طريق وضع القوانين وإنشاء المحاكم؛ لذلك لا يمكن انفصال العدالة عن المساواة نظرًا لتقارب المعاني وارتباط المفهومين بعضًا ببعض بجميع جوانب السلوك البشري وبقيمٍ أساسية كالحريّة،

والملكيّة، إلّا أنّ العدل لا يكون دائمًا بالمناصفة والتكافؤ بين الأطراف في مختلف القضايا والأمور، حيث يدلّ على الحياد وعدم الانحياز في المعاملة وفق الضوابط المتَّبعة، بحيث إذا تشابهت حقوق الطرفين المتنازعين فيجب المساواة بالإنصاف بينهما، أمّا إذا تباينت الحقوق فيأخذ كلّ طرفٍ من الأطراف ما يستحقّه تمامًا حتّى لو كانت النتيجة غير متكافئة بين الأطراف، وفقًا لرأي أرسطو من منظوره الشخصي بأنّ العدالة تعني معاملة الأفراد بالتناسب في إعطاء الحقوق بمنطق القانون، حيث أنّه يُمكن حصول أحد الطرفين على ما لا يستحقه إذا طُبقّت قاعدة المساواة ذاتها في توزيع الحقوق لأصحابها، وهنا يُمكن القول بأنّ مفهوميّ العدل والمساواة مرتبطان لكنّهما مختلفان.

مسؤولية العدالة

تهدف العدالة إلى توزيع الحقوق والفرص والوسائل بشكلٍ متساوٍ وعادل بين الجميع. يرتكز العدل على مبدأ الموازنة بين العلاقات الإنسانية، لكي يتمكّن كلّ فرد من الحصول على حقوقه، أو عقابه فيما لو أخلّ بأحد القوانين، بينما مسؤولية العدالة ترتكز على التوفيق بين المصالح الفردية والمجتمعية. تتنوّع أبعاد العدالة ما بين العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والعدالة القانونية، بينما أنواع العدالة عديدة، منها:

- التوزيعية أو الاقتصادية، إذ تُشير إلى التوزيع العادل بين الأفراد سواء كان ذلك بالسلع أو أيّة منافع أُخرى، حيث تنخرط بالنظام الاجتماعي الذي يعتمد على أساس المساواة.
- العدالة الإجرائية، حيث اتخاذ إجراءات عادلة لتحقيق التوزيع بالإنصاف بين الناس.
- العدالة الإصلاحية أو التصحيحية، التي تُركز على الجرائم بتسليط الضوء على الضحية والجاني والإصلاح فيما بينهما، سواء بالاعتذار أو بتعويض المتضرّر واعتراف الجاني وندَمه أو أسَفه وحُزنه وتحسُّره على ما فعلَه.
- العدالة الجزائية أو كما تسمى أيضًا بالعدالة الرجعية، التي تعمل على مبدأ إقرار العقوبة المُستحقة العادلة لردع مرتكبي الجرائم عن تكرار تلك المخالفات مستقبلاً تجاه الضحايا، بحيث يُصبح الأمر خارج إطار الانتقام بترضية الضحايا كي لا يلجأوا إلى استرداد حقوقهم من دون القانون.
- العدالة الاجتماعية أو العدالة المدنية، المتمثِّلة بنظام اقتصادي واجتماعي لتحقيق العدل والإنصاف بين أفراد المجتمع، ويكون ذلك في العدل في الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والتوظيف، والسكن، ... وغيرها، بالإرتكاز على مبادئ العدالة الاجتماعية الذي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع المتمثِّلة بحقوق الإنسان، المشاركة، الإنصاف، المساواة في العرق، والمساواة بين الجنسين.

العميد الركن م. صلاح جانبين

٣ تموز ٢٠٢١